

## حول المخرج من الأزمة

### أول إطلالة على معالجة الطائفية

من المعروف أن بين المسائل التي تشغل الخواطر والأذهان فيما يتعلق بالنظام اللبناني المسائل التالية: أنظام رئاسي أم نظام برلماني. كيف توزع الصلاحيات والمسؤوليات بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء في إطار المشاركة في القرار ضمن السلطة الإجرائية، أية رؤية لمعالجة مشكلة الطائفية في النظام والممارسة، في السياسة وفي الوظيفة، أية بنية للدولة هي الأصح للبنان: أمركزية أم لا مركزية، وأي لا مركزية إذا كانت هي المطلوب: إدارية أم سياسية، وإن كانت اللامركزية السياسية هي الموضوع: أفدرالية أم كونفدرالية، وإلى أي مدى، ثم أية رؤية إنمائية وأي نظام أمني، وما إلى ذلك من مسائل وخيارات.

لو كان لي أن أعرض رؤيتي للحل النهائي لأوجزتها بنقطتين: تأكيد وحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات مع الأخذ بنظام اللامركزية الإدارية الموسعة، ثم إلغاء الطائفية في النظام السياسي كما في الوظيفة، في الإدارة والقضاء والجيش. أما المخرج من الأزمة في المقابل فيمكن أن يتضمن إقرار اللامركزية الإدارية الموسعة، كما هو مطلوب على أي حال في إطار الحل الأبعد، إلى جانب تسوية سياسية تتناول معالجة مشكلة الطائفية بشكل ما. أما اللامركزية السياسية في كل أشكالها فيجب أن لا تكون مقبولة من حيث أنها تفتح الباب

أمام تفكيك الدولة والوطن، والتقسيم سيكون نتيجتها الطبيعية في النهاية، إن عاجلاً أو آجلاً.

ومع أن تطبيق اللامركزية الإدارية لا يجوز ارتجاله أو التسرع فيه، إلا أن ذلك لا يمنع التزام العمل على إنجازها ضمن مهلة زمنية محددة، كأن تكون عشر سنوات مثلاً، توضع خلالها النصوص القانونية والتنظيمية اللازمة وتتخذ الإجراءات الضرورية لتأمين حسن تنفيذها، كما تبذل خلال هذه المهلة الجهود وتتخذ الخطوات اللازمة لتقوية السلطة المركزية بكل فعاليتها بعد كل ما أصابها من الوهن والتخلخل إبان الأزمة وبسببها. ذلك لأن تطبيق اللامركزية حتى في حدودها الإدارية، يفترض سلطة مركزية قوية لا تترك مجالاً لأن تتحول اللامركزية الإدارية إلى معبر غير مقصود للنيل من وحدة الدولة وبالتالي من وحدة الوطن.

أما التسوية السياسية في معالجة موضوع الطائفية من ضمن صيغة المخرج، فحديثها يجرنا إلى الحديث عن مقترحات عديدة صدرت عن قيادات سياسية مختلفة في شأن هذا الجانب من المشكلة أو ذلك. هناك من يقترح مجلساً رئاسياً من ستة أعضاء يمثلون الطوائف الست الكبرى، على أن يتناوب على رئاسته أحد هؤلاء كل سنة ولمدة ست سنوات (ومن أصحاب هذا الرأي الرئيس صائب سلام والأستاذ مانويل يونس). وهناك من يرى عدم وقف رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء على طائفة معينة. حتى إذا ما اختير رئيس الجمهورية من طائفة، كان اختيار رئيس الوزراء من طائفة أخرى، وأما رئاسة المجلس النيابي فتحرر من القيد الطائفي بشكل مطلق (قال بذلك النائب حسن الرفاعي). وهناك من يرى الإبقاء على العرف الجاري بالنسبة لطائفية الرئاسات الثلاث مع تعزيز مركز رئاسة الوزراء وإمكاناتها في المشاركة في الحكم بشكل أكثر فعالية. هذا ما قضت به الوثيقة الدستورية التي أعلنها الرئيس سليمان فرنجية في ١٤ شباط ١٩٧٦ والتي اتفق عليها مع الرئيس رشيد كرامي ووافقت عليها الحكومة، التي كان الرئيس كميل شمعون نائب رئيسها، كما قضت باعتماد المساواة في عدد المقاعد النيابية بين الطائفتين المسيحية والإسلامية، وإزالة الطائفية في

الوظائف واعتماد مبدأ الكفاءة مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الأولى. وهناك من يركّز على قانون الانتخاب كمدخل لتذليل الحواجز الطائفية، كأن يجعل لبنان دائرة انتخابية واحدة ويفرض على كل مقترح أن ينتخب اثنين: مسلماً ومسيحياً (النائب العقيد فؤاد لحود).

أما البرنامج المرحلي للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، الذي أعلنه المرحوم كمال جنبلاط في ١٨ آب ١٩٧٥، فقد تضمّن أفكاراً هي أقرب إلى رؤية الحل منها إلى التسوية التي قد تتطلبها مرحلة مشحونة بالانفعالات الطائفية كالمرحلة الحالية. فالبرنامج يدعو إلى تطبيق العلمنة الكاملة، بدءاً بإلغاء الطائفية السياسية. واعتبر أن الحد الأدنى المطلوب لتجاوز الطائفية يتمثل الآن في إلغاء الطائفية السياسية في مجال التمثيل الشعبي وفي الإدارة والقضاء والجيش.

وأما بيان الجبهة اللبنانية الذي أطلقت عليه عنوان « الوثيقة التاريخية » فإنه مبني على رؤية طائفية تؤكد الانتماءات الطائفية المتميزة للبنانيين وتستتبع المحافظة على امتيازات معروفة أصبحت تصوّر على أنها ضمانات لأقليات طائفية. كأنما هناك ضمانات أقوى من إزالة أسباب التمايز بين أقلية وأقلية، أو بين أقلية وأكثرية، وذلك عن طريق حل سياسي يستهدف إزالة الفوارق الطائفية وتنمية روح المواطنة اللبنانية الواحدة الموحدة، أو كأنما ساعدت الضمانات الموروثة من الماضي في شيء على ردّ الأذى عن الوطن أو عن الشعب أو عن أية فئة منه.

ولقد كان لي اقتراح طرحته على النقاش المغلق ذات يوم، يرمي إلى إحداث طريق للتدرج في إلغاء الطائفية في السياسة. فالطائفية السياسية تتجسّد في شكل أساسي في طائفية الرئاسات الثلاث وفي القسمة الطائفية للمقاعد النيابية. فإذا كان من المتعذّر عملياً إلغاء الطائفية السياسية منذ اليوم، وإذا كان الهدف المسلّم به هو إلغاؤها كلياً في المستقبل، فلا أقل، ونحن نرسم صورة لبنان المستقبل، من أن نفتح ولو نافذة صغيرة نطل منها على المستقبل من

خلال صيغة تسجل خطوة أولى ولو متواضعة في اتجاه إلغاء الطائفية، كما ترسم الطريق للتدرج في إلغائها في المستقبل مهما طال ذلك الطريق.

حتى ولو سلمنا بوجوب مراعاة القاعدة الطائفية المتبعة مبدئياً، فإن مسوغ الالتزام بتلك القاعدة يسقط إذا ما نال أحد المرشحين لإحدى الرئاسات الثلاث نسبة أصوات عالية تشمل حتى كثرة من المقترعين من أبناء الطائفة ذات الحق التقليدي بالمنصب المعني. فتعتمد مثلاً نسبة ٩٠ بالمائة لانتخاب المرشح لأية من الرئاسات الثلاث في الدورة الأولى بصرف النظر عن طائفة المرشح، أما في الدورات التالية فتعتمد النسب المألوفة. وتراعى قاعدة الطائفية حسب العرف المتبع. ويمكن في المجلس النيابي المحافظة على القاعدة الطائفية في توزيع المقاعد النيابية لـ ٩٠ بالمائة مثلاً من مجموع المجلس، على أن يحتفظ بالعشرة بالمائة المتبقية لنواب ينتخبون على أساس لا طائفي. وهكذا في نسبة العشرة بالمائة نكون قد فتحنا ثغرة، ولو ضيقة، في جدار الطائفية، ثغرة هي نافذتنا على المستقبل الذي نتطلع إليه، ونكون قد خطونا الخطوة الأولى، مهما كانت متواضعة، في فك الارتباط مع الطائفية، ونكون قد رسمنا السبيل للتدرج في تحرير النظام السياسي من الأغلال الطائفية وذلك عن طريق الرفع التدريجي لنسبة الشذوذ عن الطائفية إلى أن يصبح الشذوذ هو القاعدة.

إن ثغرة العشرة بالمائة في اختيار الرؤساء ليست بالطبع كافية لتحطيم الجدار الطائفي ولكنها فجوة على أي حال يمكن أن ينفذ منها أي مرشح يلاقي ترشيحه شبه إجماع وطني. في ظل هذه النسبة العالية لا شك أن وصول أي مرشح إلى سدة إحدى الرئاسات لن يكون سهلاً إذا لم يكن من أبناء الطائفة المعهودة لتلك الرئاسة، ولكن ذلك لم يعد مستحيلاً والباب لم يعد مغلقاً في وجه أحد في شكل مطلق.

وارتفاع النسبة المطلوبة لوصول مرشح من غير الطائفة المعهودة هو حاجتنا على من قد يعارض خرق القاعدة الطائفية من غلاة الطائفيين اليوم. إذ إن ارتفاع النسبة يعني شبه إجماع ومن يحققها يكون قد فاز حتماً بأصوات من كل الطوائف، بما فيها الطائفة المعهودة للمنصب المعني.

ومع انحسار الأحاسيس الطائفية في نفوس الناس مع الزمن، يمكن التدرّج في الابتعاد عن القيد الطائفي بتخفيض النسبة المقررة للنجاح في الدورة الأولى من الانتخاب إلى ٨٠ بالمائة مثلاً، ثم إلى ٧٠ بالمائة إلى أن تصبح مطابقة للنسبة المطلوبة في الدورة الثانية وهي النسبة العادية المطبّقة على انتخاب أبناء الطوائف المعهودة للرئاسات.

وكما في الرئاسات كذلك في المجلس النيابي. فالبدء بإيجاد مقاعد لا طائفية في المجلس توازي ولو عشرة بالمائة من المجموع، من شأنه تحقيق عدد من المزايا في آن، أهمها:

أولاً، إن وجود نواب منتخبين على أساس لا طائفي يؤمّن النواة لقيام تجمّع نيابي لا طائفي في منطلقاته ونشاطه ومواقفه، ويمكن أن يستقطب حوله عدداً من المتحرّرين من الاعتبارات الطائفية من بين الذين يشغلون المقاعد الطائفية فيصبحون في مجموعهم قوة محترمة مسموعة الصوت.

ثانياً، حيث إن الانتخاب للمقاعد اللاطائفية يتم على أساس لبنان كدائرة انتخابية واحدة، فإن النظام المقترح من شأنه أن يفرز صوتاً قوياً في المجلس النيابي يرتفع فوق الاعتبارات الإقليمية المحلية (ويلتقي هذا الاقتراح هنا مع اقتراح النائب فؤاد لحدود).

ثالثاً، المفروض أن ترفع نسبة التمثيل اللاطائفي تدريجاً مع الزمن إلى أن تتلاشى كلياً نسبة التمثيل الطائفي في المجلس، وبذلك يتحرّر المجلس تدريجاً من القيد الطائفي.

أي نوع من التسويات كالتى سبق ذكرها يفترض أن يكون لفترة انتقالية، لذلك من المفروض أن تقترن بتسويات رديفة يكون من شأنها التخفيف من حدة مشكلة في الحكم مزمنة وخطيرة هي مشكلة المشاركة. وفي الوثيقة الدستورية بعض ذلك، ولو أنه قد يكون غير كاف في بعض النواحي.

على أي حال، كل هذه الأفكار وغيرها يجب أن تكون مادة للنقاش

الهاديء البناء عندما تصبح الأجواء مؤاتية للحوار الديمقراطي الطبيعي. أما والبلد يتوق إلى مخرج من أزمته بأقصر الطرق، فمن المفروض أن يتركز البحث على مواطن التلاقي بين اللبنانيين حول مواضيع الخلاف الأساسية المطروحة، بحيث تجمع في ما يمكن أن يشكل صيغة الوفاق في حدّه الأدنى، وذلك ما هو مطلوب في إطار صيغة المخرج المبتغى من الأزمة.

من كتاب «نافذة على المستقبل، ١٩٨١».